وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركـــــز البحوث النفسية

مجلــة العلوم النفسية

مجلــة علميـة محكمـــة معتمـدة

تصدر عن مركز البحوث النفسية

حاصلـــــــة على الأعتماديـــــة

رقـم الإيــداع 614 / 1994 / الرمز الدولي 1970 – 1816

المجلد (35) – العدد (2) – الجزء (3)

وقائع المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون الموسوم

(الأمن المجتمعي ... التحديات والمعالجات)

للمدة 6 – 7 / 3 / 2024

حزيران / 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز البحوث النفسية

مجلة

العلوم النفسية

مجلة علمية محكمة معتمدة تصدر عن مركز البحوث النفسية

المجلد 35 العدد 2 الجزء 3

ISSN : 1816 - 1970

رقم الايداع : ٦١٤ / ١٩٩٤

الرمز الدولي : ١٩٧٠ – ١٨١٦

حزيران / 2024

مجلة العلوم النفسية
مجلة علمية محكمة

رئيـس التحريــر/ أ.د. لطيـف غازي مكـي
مدير التحرير/ أ.م.د. عــلا حسيــن علــوان

أعضاء هيئة التحرير

الاسم	مكان العمل	البلد
- أ.د. ياسر خلف رشيد الشجيري	جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية / طرائق التدريس	العراق
- أ.د. أسامة حامد محمد	جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي / قياس وتقويم	العراق
- أ.د. كامل علوان الزبيدي	جامعة بغداد / كلية الآداب / أستاذ متمرس (متقاعد) / علم النفس – صحة نفسية	العراق
- أ.د. عبد الرزاق محسن سعود	الجامعة العراقية / كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- أ.د. صفاء طارق حبيب	جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد / قسم العلوم التربوية والنفسية / قياس وتقويم	العراق
- أ.د. بشرى عبد الحسين محميد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية	العراق
- أ.د. يوسف حمه صالح مصطفى	جامعة صلاح الدين / كلية الآداب – أربيل / علم النفس العام	العراق
- أ.د. زكريا عبد أحمد	جامعة تكريت / كلية التربية للبنات / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- أ.د. مهند عبد الستار النعيمي	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية / قياس وتقويم	العراق
- أ.د. إيمان صادق عبد الكريم	جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- أ.د. دونلد أوين كامرون	رئيس الجمعية الأمريكية للطب النفسي - الشخصية والصحة النفسية / واشنطن	الولايات المتحدة
- أ.د. أمل عبد الرزاق نعيم المنصوري	جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم الإرشاد التربوي	العراق

الاسم	مكان العمل	البلد
- **أ.د. عصام توفيق قمر**	كلية الدراسات العليا للتربية / المركز القومي لأصول التربية / التربية وعلم النفس	مصر
- **أ.م.د. براء محمد حسن**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية / الشخصية والصحة النفسية	العراق
- **أ.م.د. هناء مزعل حسين الذهبي**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. ميسون كريم ضاري**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. صباح عايش بنت محمد**	جامعة الشلف / كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية / علم النفس العام	الجزائر
- **أ.م.د. عبد الناصر أحمد محمد العزام**	جامعة البلقاء التطبيقية / قسم العلوم النفسية / علم النفس التربوي / علم النفس التربوي	الأردن
- **أ.م.د. زينة علي صالح**	جامعة واسط / كلية الآداب / علم النفس العام	العراق
- **أ.م.د. بيداء هاشم جميل**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النفسية / علم النفس العام	العراق
- **أ.م.د. مقبل بن عايد خليف العنزي**	جامعة القصيم الحدود الشمالية / كلية التربية / قسم التربية والاحتياجات الخاصة	السعودية
- **أ.م.د. سهلة حسين قلندر**	جامعة بغداد / كلية التربية ابن الهيثم للعلوم الصرفة / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. رجاء ياسين عبد الله**	جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **أ.م.د. زينب علي هادي**	الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية / قسم العلوم التربوية والنفسية / علم النفس التربوي	العراق
- **م.د. ميس محمد كاظم**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ علم الاجتماع	العراق

مجلة العلوم النفسية

مجلة علمية محكمة معتمدة متخصصة تصدر عن

مركز البحوث النفسية

جمهورية العراق

قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة العلوم النفسية :

لمدة ( ) سنة ابتداءاً من .....

الأسم : .....

العنوان : .....

قيمة الاشتراك : .....

طريقة الدفع :- نقدا ( ) شيك ( ) حوالة بريدية ( )

رقم: تأريخ / /

التوقيع : ..... : التأريخ .....

قيمة الأشتراك لعدد واحد	الأفراد :(125000) الف دينار عراقي داخل العراق (100) $ او ما يعادلها خارج العراق للمؤسسات أو المؤتمرات : (90.000) الف دينار عراقي داخل العراق (70) $ او ما يعادلها خارج العراق

شروط النشر في المجلة

أولا : تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية القيمة والأصيلة باللغتين العربية والأنكليزية في حقل مجالات أهتمام المجلة نفسيا وتربويا ، والتي لم تقبل أو تنشر سابقا ،ويتحمل الباحث المسؤولية القانونية في كل القضايا المتعلقة بالأمانة العلمية أذا كان بحثه منشور أو قدم للنشر .

ثانيا: يخضع كل بحث مقدم للنشر في المجلة الى الأستلال الألكتروني على أن لاتزيد درجة الاستلال عن (20) .

ثالثا : يقدم الباحث المقبول بحثه للنشر في المجلة تعهد خطي بعدم نشر بحثه في مجلة آخرى أو حصوله على قبول نشر مسبقا .

رابعا: يقدم البحث مطبوعا على نظام (Word 2007) مصحوبا بالعنوان للبحث مع أسم الباحث الثلاثي واللقب العلمي والأختصاص وأسم الجامعة والكلية والقسم والبريد الألكتروني في بداية الصفحة الأولى للبحث باللغتين مع خلاصة للبحث باللغة العربية والأنكليزية مثبت فيها عنوان البحث واسم الباحث ومكان عمله على أن لاتزيد عن (250) كلمـــــــــة فقط .

خامسا: يجب أن لاتتجاوز عدد صفحات البحث المقدم للنشر في المجلة أكثر من (25) صفحة فقط بما فيها الجداول والأشكال والملاحق ، وبخلافه يتحمل الباحث مبلغا أضافيا مقداره (2) الفين دينار عن كل صفحة أضافية ، ولايتجاوز البحث بعد الزيادة عن (35) صفحة بكل الأحوال .

سادسا: موافقة أثنين من المحكمين المختصين الذين يقومون البحث علميا قبل نشره ، بالأضافة الى تقويم البحث من ناحية اللغة العربية والأنكليزية .

سابعا: يراعى في كتابة البحث الآتــي :

1- الأصول العلمية في كتابة البحث من حيث الدقة في التوثيق والأمانة العلمية في الـعرض.

2- يقدم البحث بنسختين مطبوعة على ورق أبيض (A4) مطبوعة على الحاسوب وعلى جهة واحدة من الورقة مــع قرص (CD)، بالمواصفات الآتية :

- الحاشية العليـا 4.50 سـم .
- الحاشية السفلى 4.50 سم .
- الحاشيـة اليمنى 3.75 سم .
- الحاشية اليسرى 3.75 سم .
- يكون الخط المستخدم نوع (Meersoft Word)، حجم الخط (14) بالنسبة للمتن و(12) بالنسبة للجداول .
- تحتوي كل صفحة على (22) سطر فقط وفقا لبرنامج التنضـيد .
- يكون التباعد بين الأسطر للصفحة الواحدة (1.15).
- تكون الأشكال والجداول واضحة ، وتستخدم فيها الأرقام العربية والنظام العالمــي للوحدات .
- يكون البحث خالي من الأخطاء اللغوية والنحوية ولاتتحمل المجلة مسؤولية ذلك .
- لا تستعمل الهوامش في أسفل الصفحات وأنما يشار رقميا الى المصادر حســب موضوعها في نهاية البحث من خلال ذكر أسم الباحث والسنة وعنوان البحث من جهة النشر والطبعة وتكتب بأسلوب (APA)...مثال
- الهاشمي ،عدنان علي (2009). تحمل المسؤولية الأجتماعية وعلاقتها بأتخاذ القرار لدى التدريسيين في الجامعة ،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة.....، كلية ..... ، قسم ..... .
- يلتزم الباحث بدفع مبلغ قدره (125) الف دينار من داخل العراق ،و (100) دولار أمريكي من خارج العراق .

- يلتزم الباحث بالتعليمات المؤشرة من الخبراء ،ويعيد الباحث النسخة الأصلية للمجلة مع نسخة جديدة ورقية آخرى مصححة .
- لاتعاد البحوث الى أصحابها قبلت أم لم تقبل للنشر.
- لايزود الباحث بكتاب قبول النشر ، الأبعد التزامه بالتعليمات أعلاه وتسليم النسخ الورقية كافة .
- المجلة غير مسؤولة عن نشر الأبحاث بعد مرور (90) يوم من دون مراجعة الباحث للمجلة والتزامه بالتعليمات كافة .

ثامنا : تحتفظ المجلة بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الكلمات أو الجمل بما يتلأئم مع أسلوبها في النشر .

تاسعا: تنتقل حقوق نشر البحث الى المجلة حال أشعار الباحث بقبول بحثه للنشـر .

مجالات اهتمام المجلة

1. البحوث والدراسات في مجالات العلوم التربوية والنفسية بفروعها المختلفة والطب النفسي، و الباراسايكولوجي .
2. المؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والعربية والعالمية التي تعقد حول التخصصات في الفقرة المذكورة اعلاه
3. نشاطات وفعاليات المركز والمؤسسات الاخرى التي تهتم بالمجالات – الواردة في الفقرة (1).

((في هذا العدد))

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
1	**التحديات الاجتماعية لبطالة الشباب في المجتمع العراقي (دراسة اجتماعية)**	**م. د أحمد باقر جمعة** وزارة التربية / مديرية تربية ذي قار	**22 – 1**
2	**واقع ومؤشرات التعايش السلمي والسلم المجتمعي لدى عينة من المجتمع العراقي**	**أ.د بشرى عبد الحسين** **أ.م.د سيف محمد رديف** **م.د ميس محمد كاظم** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**70 – 23**
3	**العنف السيبراني الموجه ضد المرأة**	**م.م زيد نجم عبدالله العبادي** جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم العلوم التربوية والنفسية	**86 – 71**
4	**الإلحاد الضمني والصريح لدى طلبة الجامعة العراقية (دراسة مقارنة)**	**أ.م.د. براء محمد حسن** **أ.م.د. مؤيد عبدالسادة راضي** **م.م. هدى سعد سلوم** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**104 – 87**
5	**النزعة نحو التحرش الجنسي لدى موظفي الدولة العراقية**	**أ.م.د. مؤيد عبدالسادة راضي** **أ.م.د. براء محمد حسن** **أ.م.د. هناء مزعل حسين** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**118 – 105**
6	**أستراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية (دراسة نظرية)**	**أ.م.د. أسيل مهدي نجم** الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم علم النفس **م.م حازم رحيم شلتاغ** وزارة التربية / مديرية تربية الكرخ الثانية	**130 – 119**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
7	**الآباء المدمنين وعلاقات أبنائهم الاجتماعية**	**ايمان حسن عبد** هيأة الحشد الشعبي / معاونية الطبابة	**144 – 131**
8	**تأثير الابتزاز الالكتروني على الامن المجتمعي**	**م.م اماني عبد سليم** **م.م هاجر مثنى صالح** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**158 – 145**
9	**الامن الفكري ودوره في تعزيز الصحة النفسية**	**م.د هديل علي جبر** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**172 – 159**
10	**الأمن السيبراني وأثره في الحد من الابتزاز الإلكتروني للأسرة العراقية "دراسة في الآليات والتحديات"**	**م.م.علي علاء حسين الرهيمي** كلية الإعلام –الجامعة الإسلامية في النجف الأشرف	**198 – 173**
11	**العنف الاسري المدرك وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف لدى عينة من المراهقين**	**أ.م.د هناء صادق البدران** جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية	**234 – 199**
12	**الحاجات النفسية للطلبة لأبناء شهداء الحشد الشعبي**	**م.م جولان حسين خليل** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**246 – 235**
13	**الفكر التربوي والتعايش السلمي عند امير المؤمنين–خطب نهج البلاغة– انموذجا**	**حيدر خزعل فهد عكاب** جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد	**274 – 247**
14	**المثالية الزائدة لدى المتفوق**	**م.م طالب خضير عبد** **م.م صدى صالح احمد** وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار	**292 – 275**
15	**المؤسسات الجامعية ودورها في تحقيق أبعاد الأمن المجتمعي**	**أ. د. منتهى عبد الزهرة العزاوي** الجامعة المستنصرية / كلية التربية **م. م. صفاء عبد الحسين** وزارة التربية	**314 – 293**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
16	**الموقف الفقهي والقانوني للجرائم السيبرانية الواقعة على الاشخاص التهديد والابتزاز نموذجاً**	**م.م : نبأ جواد جبار** **أ.د. مسلم كاظم عيدان** كلية الامام الكاظم (ع)	**342 – 315**
17	**انعكاسات الأمن المائي العراقي على الأمن المجتمعي (دراسة تحليلية)**	**أ.د. محسن عبد علي الفريجي** جامعة المستقبل **أ.د. كاظم موسى محمد** جامعة الموصل	**362 – 343**
18	**التحدي وعلاقته بالخوف من التقييم السلبي لدى طلبة الجامعة**	**أ.د. صفاء حسين محمد علي الاسدي** **م.د عبير مهدي حسن التميمي** الجامعة المستنصرية / كلية التربية	**380 – 363**
19	**القوة الناعمة والهوية الاجتماعية**	**أ.م.د. حوراء محمد علي المبرقع** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**402 – 381**
20	**انعكاس بيئة الإعلام الجديد على القيم الاجتماعية لدى مجتمع الأطفال**	**م.م. ريام حاكم مشجل الكلابي** كلية الإعلام– الجامعة الإسلامية فرع النجف **م.د. إياد عباس الجنابي** كلية الآداب –قسم الإعلام/ جامعة الكوفة	**418 – 403**
21	**الاديان السماوية وموقفها من التربية والتعليم وما دورها في إستقرار الامن المجتمعي**	**م.م. أنور خالد فرحان** جامعة بغداد / كلية التربية للبنات قسم التربية الاسلامية وعلوم القرآن	**436 – 419**
22	**الآليات المقترحة لمكافحة الإدمان على المخدرات من وجهة نظر أساتذة الجامعة**	**م.د هبة فرزدق محمد** **م.د ورقاء كاظم حرابة** **م.م رؤى عباس علي** **م.د نور أحمد عبد الله** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الجامعة المستنصرية	**450 – 437**
23	**نمو المدن العشوائية وتأثيره في الامن الاجتماعي**	**م.م رشا محمد حسن** الجامعة المستنصرية / مكتب رئيس الجامعة	**466 – 451**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
24	**دوافع وأسباب أنتشار الشائعات عبر مواقع التواصل الأجتماعي من وجهة نظر أساتذة الجامعات**	**أ.م.د بيداء هاشم** **أ.م.د تهاني طالب** **أ.م.د بشرى عثمان** **م.م هبة حسين** **م.م احمد عباس** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**496 – 467**
25	**العنف ضد المرأة دراسة ميدانية في مدينة بغداد**	**أ.م. صبا حسن عبد علي** جامعة بغداد / مركز التعليم المستمر **م.د. ابتسام هادي** جامعة بغداد / كلية الهندسة الخوارزمي	**532 – 497**
26	**اثار مواقع التواصل الاجتماعي على رياض الاطفال (الاثار السلبية والايجابية انموذجا)**	**أ.م.د. نسرين جواد شرقي** جامعة بغداد / كلية التربية للبنات	**564 – 533**
27	**العُنف الرقمي وانعكاساته على الشباب الجامعي (دراسة ميدانية في جامعة ديالى)**	**م.د حسين إبراهيم العنبكي** وزارة التربية العراقية – المديرية العامة لتربية محافظة ديالى	**604 – 565**
28	**دور الكوادر التربوية في تعزيز الامن المجتمعي (دراسة اجتماعية تحليلية)**	**م د خالد مجيد صالح الحيالي** ديوان الوقف السني ـ دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية	**622 – 605**
29	**دور المناهج التعليمية في تنمية الامن المجتمعي لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر المدرسين**	**أ.م. رنا فاضل عباس الجنابي** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية	**654 – 623**
30	**سيكولوجية الصورة الإرهابية (التحليل لنفسي لصورة الإرهابي البغدادي)**	**م. د عقيل حبيب عبيد** مديرية تربية الديوانية / الإرشاد التربوي	**688 – 655**
31	**شذرات من تراثنا المعرفي العربي في تحقيق الأمن المجتمعي النبي والوصي أنموذجاً**	**م.د. طه حسين عيسى** كلية الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة	**702 – 689**

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
32	**المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتسامح الاجتماعي عند طلاب جامعة بغداد**	**م.د.رجاء صدام جبر العبودي** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز البحوث النفسية	**732 – 703**
33	**مضار ومنافع شبكات التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي**	**أحمد قاسم شاكر** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– مركز البحوث النفسية	**754 – 733**
34	**مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي ... دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد**	**م.د آلاء علي مجيد القيسي** جامعة بغداد – المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية **أ.م.د مهند طالب عبد** جامعة بغداد –كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة	**782 – 755**
35	**التدابيرُ البديلةُ للأحداثِ ودورها في الحفاظِ على الأمنِ المجتمعي (دراسةٌ مقارنةٌ)**	**م . د . أياد سعود هاشم المسعودي** كلية الصفوة الجامعة / قسم القانون	**812 – 783**

مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي

دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد

م.د آلاء علي مجيد القيسي

جامعة بغداد – المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية

أ.م.د مهند طالب عبد

جامعة بغداد – كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

المستلخص :

تبلورت فكرة البحث على الكشف عن طبيعة العلاقة ما بين مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي لسبر واقع مدينة بغداد، وعلاقة هذا الواقع بصور الأمن الأجتماعي، ومشكلة هشاشة المدن التي أضحت مشكلة عالمية، كونها ادت الى تفاقم تحديات هامة وخطيرة خلال العقود الأخيرة وان خطورتها ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وانما على الصعيد السياسي والتعليمي والصحي والأمني وساعد ذلك تزايد نمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وبدوره أصبح يهدد الأمن المجتمعي فضلاً عن انتشار السكان الذين يسكنون في المناطق العشوائية التي تفتقر للأمن المجتمعي والدخل المنتظم وتزايد الفقر المفرط فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والمشكلات البيئية، التي تهدد الملايين من سكان هذه المناطق وكثرة الجرائم بمختلف انواعها، وتكونت عينة الدراسة من (100) مختصاً في المجال الاجتماعي والسكاني. وتكونت أدوات البحث من بناء مقياس عن مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان العشوائيات كانت من أهم المصادر لمهددات الهشاشة الحضرية وبدورها تهدد الأمن المجتمعي في الوقت الحاضر والمستقبل وتفاقمها في ظل التحول السياسي والاقتصادي المضطرب الذي يشهده المجتمع العراقي، وأوصى البحث إلى ضرورة حدوث تغير في الذهنية المجتمعية تجاه قضايا النمو الحضري وتقوية أمن المجتمع وضرورة اتباع مدخل تنموي شامل من اجل الارتقاء بالمناطق الحضرية، وتحقيق الأمن المجتمعي لسكانها والاعتماد على مبادئ وأسس التنمية البشرية من اجل الوصول الى مجتمع سليم متعافى ومتماسك .

الكلمات المفتاحية: المهددات _ الهشاشة الحضرية _ الأمن المجتمعي

Urban fragility and community security threatens A social field study in the city of Baghdad

Dr. Alaa Ali Majeed AL- Qayssei / University of Baghdad - National Center for Population and Demographic Studies
Mohannad Talib Abd/ University of Baghdad -Physical Education and Sports Sciences

Abstract:
The idea of research crying over the nature of the relationship between the threats of urban fragility and societal security to explore the reality of the city of Baghdad, the relationship of this reality to the images of urban security, and the problem of the fragility of cities that have become a global problem, as it has exacerbated important and serious challenges during the recent decades and that its danger is not at the levels of both levels Social and economic, but rather on the political, educational, health and security levels and the increasing growth of the informal economic sector, and in turn it threatens community security as well as the spread of the population who live in random areas that lack personal security and regular income and the increase in excessive poverty as well as high unemployment rates and environmental problems that threaten Millions of the inhabitants of these areas and the large number of crimes of all kinds, and the study sample consisted of (100) specialized in the population and social field. The study tools consisted of a questionnaire form on the threats of urban fragility and community security, and the results of the study reached a relationship with statistical significance between the threats of urban fragility and societal security, depending on the difference in the variables of the socio -economic level and the study recommended the necessity of changing the social mentality towards the issues of urban growth and strengthening the security of society.

Keywords: threats _ urban fragility _ community security

المقدمـــــــة

يشهد العالم بأسره اثر مهددات الهشاشة الحضرية على تدهور الأمن المجتمعي الذي يتعرض له المجتمع وفق مجموعة من المهددات كزيادة الجريمة ، والعنف سواء كان ذلك بسبب الانتماء العرقي أو الديني،او الهوية أو أنتشار المخدرات وعجز المدينة عن توفير حماية قانونية واجتماعية، كذلك زيادة نسبة الهجرة الداخلية بسبب النزاعات القبلية والمصادمات العنيفة . اِذ ان الهشاشة الحضرية ظاهرة ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة قديمة الأزل تعبر بدورها عن مجموعة من المشاكل البنيوية في السياسات الحضرية والنسيج العمراني لنكتشف ان الهشاشة الحضرية التي تعيشها شريحة كبيرة من السكان ترتبط بالأحياء الفقيرة ولها إشكالات المتعددة: منها الكثافة السكانية وغياب الراحة والاستقرار والتهوية البيئية والمخاطر منها المخاطر الصحية والنفسية وصعوبات الولوج إلى الخدمات والبرامج الأساسية ومشاكل الاندماج في الشغل والوظيفة وضعف التحصيل الدراسي للأبناء.

ان النمو المتزايد للمدن والمجتمعات الحضرية على المستويات جميعها يؤدي ارتفاع مؤشرات المدن، وإن هذا التنامي المتزايد للمجتمعات الحضرية حول العالم، قد أثار اهتمام الدارسين والباحثين في مجالات العلوم الإنسانية وأصحاب القرار، سواء في البعد الاجتماعي، أم في البعد السكاني أم الانثروبولوجي أم البعد الثقافي. ويتمثل ذلك في زيادة الاِهتمام من قبل العديد من الجهات العالمية والوزارات المهتمة بالمدن الحضرية، ووجود العديد من البرامج والمشاريع سواء كانت على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني، ورصد الميزانيات ذات الموارد الضخمة في الأهتمام بتطوير المدن.

إن الاِهتمام العالمي بتطوير المدن نابع من حقيقة مقرونة بالحضر، وهي أن نمو المدن يجلب في ذات الوقت كثيراً من التحديات ، ويُعرض سكانها لمجموعة من المخاطر منها بيئية واخرى اجتماعية، منها ما تكون المخاطر الطبيعية، ومنها ما تكون ناتجة عن آثار التجمع البشري. في هذا السياق وجد أن المدن هي في أضعف وضع لمواجهة العديد من المهددات والتحديات المصاحبة للنمو المتزايد للمدن، وجاء ذلك نتيجة لتدني التجهيزات والبنى التحتية للانسجام مع المهددات سواء أكانت المهددات بيئية أو اجتماعية داخل المدن، منها الأمراض المعدية، وحوادث الطرقات، أو حرائق الأحياء الشعبية، والفيضانات، والانهيارات الأرضية والتخريب الناتج عن الحروب والانفجارات كل ذلك يمثل تحدياً كبيراً للمدن .

وانطلاقاً من هذا التصور فأن هذا البحث يسعى الى محاولة التعرف على واقع الهشاشة الحضرية ومهدداتها على الأمن المجتمعي، مع ضرورة التركيز على المهددات التي تقف امام التقدم الحضري والأمن المجتمعي وتوضيح العلاقة ما بين الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي

لقد قسم البحث الى جانبين نظري وميداني، ضم الجانب النظري أولاً: الاطار العام للبحث، وقد تضمن المشكلة الخاصة بالبحث وأهميته وأهدافه ثانياً : المفاهيم والمصطلحات وقد تحددت بثلاث مفاهيم المهددات والهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي، ثالثاً: التوافق بين التحضر والتصنيع، رابعاً: السياسات الحكومية والبرامج التنموية نحو التحضر، خامساً: الهشاشة والأمن الحضر، سادساً:العشوائيات والمسؤولية الاجتماعية للدولة

اما الجانب الميداني : فقد تضمن سابعاً: اجراءات البحث العلمية والمنهجية (نوع البحث، منهج البحث، مجتمع البحث، والعينة الاحصائية، وسائل جمع البيانات) كما جرى ثامناً : عرض بيانات البحث وتحليلها، وتضمن ذلك البيانات الاساسية وبيانات مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق في حين تحددت المحاور الاخيرة بعرض ثامناً استنتاجات البحث وتاسعاً توصيات البحث .

اولاً: الإطار العام للبحث

1- مشكلة البحث :

عانى المجتمع العراقي العديد من التغيرات والمهددات المجتمعية من هذه المهددات هي الهشاشة الحضرية التي تعد من اهم المهددات الخطيرة على الأمن المجتمعي. تكونت بفعل الظروف التي مر بها المجتمع العراقي بفعل الحروب والتدمير الذي خلفته هذه الحروب وضعف التخطيط المادي للمدن والتخطيط الاجتماعي والتدهور والأنهيار على اشكاله منها الاقتصادي، والبيئي ، والسياسي والإداري لتلك المدن. كل تلك الظروف مسؤولة عن حالة الهشاشة الحضرية في المجتمع فضلاً عن سياسة عدم التكافؤ ما بين الكثافة السكانية المرتفعة والبنية التحتية للمدينة وفق التطورات الديموغرافية والجغرافية المطردة، وزيادة نسبة الارتفاع في تغطية المساحات الأرضية التي ستحتلها المدن والتجاوز على الاراضي الزراعية وتحويلها الى صحراء قاحلة، وان هذه الزيادة المفرطة لا تقابلها ولا توازيها مشاريع تطويرية شاملة في البنى التحتية، مما اثر على معظم المدن واثر على وجود تراجع ملحوظ في مؤشرات النمو السكاني وتدني مستوى الخدمات والبرامج منها الحصول

على المياه النقية، ومساكن صحية، على الرغم من وضع العديد من البرامج العالمية والإقليمية والمحلية لمواجهة التَّحديات المختلفة مثل برنامج أهداف تطور الألفية والبرامج العالمية لعقد المياه النقية الصالحة وتوفر المساكن الصالحة للعيش وغيرها من البرامج، الا ان ذلك لم يحد من وجود بعض السياسات التقليدية الضعيفة غير المخطط لها وغير المناسبة مع حجم التطور الحضري ومهددات الأمن المجتمعي التي تعصف المجتمع العراقي. وانطلاقاً من هذا التصور فأن مشكلة البحث تتمحور بشأن الاستفهامات الاتية :

- ما هية الهشَاشة الحضرية ؟ وما هي مضامين الهشاشة الحضرية ؟
- ما مدى استجابة السياسات الحكومية للُحد من الهشاشة الحضرية ؟
- ما مدى التوافق ما بين التحضر والتصنيع لتحقيق الأمن المجتمعي ؟
- ما هي افق العلاقة ما بين الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي؟
- ما اثر العشوائيات والمسؤولية الاجتماعِية على الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي؟

2- اهمية البحث :

أن هذا البحث تتجلى اهميته في الحد من المهددات الهشاشة الحضرية على الأمن المجتمعي في مجتمعنا ومدى حاجة العراق في العمل على التصدي لمهددات الهشاشة واثرها على الأمن للمجتمع ولجميع الافراد ولمختلف الفئات وكيفية الحد من حجم هشاشة المدن والتصدي لها وتعزيز السياسة الحكومية ومسؤوليتها في توسيع المدينة الحضرية وكيفية تطوير البنى التحتية لهذه المدن مع العمل على تنامي الصناعة وصمود المدينة وفق نمو جغرافي وديموغرافي متطور والسعي الى تقليل العشوائيات لحماية للافراد والمجتمع من المخاطر المادية والهجرات بنوعيها الداخلية والخارجْية .

3- اهداف البحث: يهدف البحث الى ما يلي :.

- تحديد اهم مهددات الهشاشة الحضرية في المجتمع العراقي .
- تحديد اهم التحديات والمعوقات التي تقف عائق في تحقيق الأمن المجتمعي في العراق .
- تحديد المسؤولية الاجتماعية للدولة لمهددات الهشاشة الحضرية .
- توضيح العلاقة ما بين مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق .

- تحديد اهم المقترحات التوصيات للحد من مهددات الهشاشة الحضرية وتحقيق الامن المجتمعي في العراق.

ثانياً: مفاهيم البحث

1- **المهدد:**

يقصد به إزالة وتحطيم وإضعاف وتخلخل وإرباك وزعزعة الموضوع الذي ينافسه أو يعاكسه في مصلحته من ماديات أو معنويات، ويكون على نوعين اما خارجي أو داخلي، الأول ما يمثل الاحتلال او التدخل الأجنبي والعمالة الوافدة، والثاني ما يمثل التعصب الطائفي والأثني والاغتراب الاجتماعي والجريمة والعنف وعدم الاستقرار السياسي وضعف الممارسة الديمقراطية والأمية (عمر، 1988).

2- **الهشاشة الحضرية :**

ان مفهوم الهشاشة هو مصطلح شاع في الدراسات الانسانية الحديثة، ويكون مضافاً إما إلى الدولة اذا كانت ضعيفة ، وإما إلى المدن اذا كانت غير منظمة، فيقال: دولة هشة أو فاشلة ، أو مدينة هشة (بمبا، 2022). ويقصد بهشاشة الدولة حسب التعريف الذي عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي تلك الدولة ليس لها القدرة على القيام بالوظائف الرئيسية للحكم الرشيد وتوفير البنى التحتية، مثل: توفير الأمن والاستقرار للمواطنين، وجودة الرعاية الأجتماعية والصحية، وتوفر المياه النقية والصرف الصحي الجيد، وخدمات الاتصالات، وتعبيد الطرق وتوفر المواصلات والحد من معدلات الجريمة والعنف ومحو الأمية. ولا يتعدى مفهوم هشاشة المدن عن هذا المفهوم، إذ المدينة الهشة (Fragile City) هي المدينة التي لا تصمد في وجه الكوارث والأزمات، وتقصر دون توفر الخدمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، والحاجات الضرورية لساكني المدن (أبو فرحة، 2016).

اما مفهوم ومصطلح الحضرية فترتبط بالتحضر ارتباطاً قوياً فالحضرية ما هي النتاج النهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة لتكوينه. إن الحضرية هي المعنى المباشر لمفهوم العصرية أو الحداثة (Modernity) المؤشر لجودة الحياة التي تتكون داخل المدينة والتي تتولد من اندماج السّكان وسلوكهم ضمن سياق معين حاملاً قيماً وعادّات ومفاهيم حياتية وعلاقات

اجتماعية معينة تتشابه في المضامين والهيكلية وتختلف عن التجانس فيما بينهم (ناصف، 2013). ويتضمن في هذا المعنى أمكانية المجتمع على الاختراع والإبداع والاستيعاب في تقبل الابتكارات الحديثة واستخدام أدوات تساعد على التطور التكنولوجي والتقني وقدرة المجتمع المتحضر على استثمار الموارد وتوزيع الإنتاج وتحقيق التوازن بين هذه الموارد والإنتاج بحيث يحقق فائضاً في الإنتاج يفوق الحاجة المجتمعية واستثمار العوائد في مجالات التنمية الحضرية من ناحية البحث العلمي التطور التكنولوجي وتطوير المهارات للقدرة على المعيشة الجيدة واللائقة في المدينة.

3- **الأمن المجتمعي :**

يقصد به هو الحماية الفردية والمجتمعية من جميع المخاطر سواء كانت المخاطر داخلية أوخارجية المحيطة به ، وتلبيه الأحتياجات الضرورية للمواطُنين، مع الأخذ بترتيب ألأولويات والعمل على تلبية تلك الاحتيَاجات بما يكفل تحقيق الاستقرار للمجتمع والقضاء على جميع مصادر التوتر والقلق من خلال رؤية تتسم بالمرونة لتلبية مصالح الأمن بما يحقق الكفاءة المجتمعية وحماية سيادة الدولة وهوية المجتمع وتحقيق نمو جغرافي وديموغرافي مطرد في وجه سياسات الدولة (العدوي، 2005) .

كما عرف الأمن المجتمعي : على انه عملية الثبات الحركي الذي يتصف بعدم الجمود أو التحجر داخل المدن، أو عملية التوازن الطبيعي ما بين أنظمة المجتمع ، أو الاستقرار في بنيان المجتمع دون أن تحدث فيه خلل أو ارباك، أو يقصد به التجانس المنسجم ما بين شرائح أو طوائف أو عشائر المجتمع المتعددة، أو الحرص على تكوين بنية المجتمع بنية سليمة من خلال الدفاع عن مقوماته، فالأمن الاجتماعي يشير إلى مفهوم الثبات والتوازن والاستقرار والانسجام. هذه المفردات تستعمل بكثرة عند الاجتماعيين، وذلك لنظرتهم الشمولية للمجتمع، وما يخالف أو يتعارض مع هذه المفردات يدعى بالاعتلال أو الاختلال او الأضطراب الأمني (الحربي، 2008).

كذلك عرف الأمن المجتمعي من الجانب النفسي بأنه شعور أو حالة طبيعية يسود الافراد في المجتمع. وقد عرف أيضا بأنه الشعور بالطمأنينة والاستقرار الذي يولد عند الأفراد. كذلك يعرف بانه شعور الافراد بالانتماء للاستقرار الذي توفره سيادة النظام في المجتمع الذي ينتمي اليه . وبهذه الحالة يعني وجود التنظيم الأجتماعي، أو التكافؤ الأجتماعي يولد لدى الفرد الشعور

بالانتماء للمجْتمع ويتسم بدوره بالاستقرار، والعمل على تأمين المجتمع من قبل ألأفراد الموجودين فيه، وعنُاية الدولة بالمجْتمع وافَراده من كل الجوانب، وتوفر مجموعة من الثوابت القيمة والأخلاقية التي تكفل التعايش الاجتماعي وتسعى الى تحقيق التماسك الأجتماعي، وتضمن لكل فرد احترامه، وان اختراق هذه الثوابت يعني انتشار الفساد مما يسبب بدوره خرقاً امنياً ومجتمعياً يساعد على انتشار الجرائم التي تسهم بدورها بتفاقم المشكلات في المجتمع (البناء، 2005)

وعرف الأمن المجتمعي بأنه نوع من الطمأنينة التي تنهي الخوف والقلق من الأفراد والمجتمع في سائر ميادين العمران البنيوي والاجتماعي وإن الظلم والفساد من أبرز عوامل تهديد الأمن المجتمعي ونقض دعائمه وهناك تشابك في متغيرات الأمن بصورة عامة فالأمن المجتمعي مرتبط بالأمن الغذائي والاستقرار الأسري والصحي والبيئي والتعليمي والاجتماعي والاجتماعي والشخصي وإشباع الحاجات الفردية والمجتمعية المتعددة الذي يعد جزء من مفهوم الأمن المجتمعي (المرياتي، 2008) .

ثالثاً: التوافق بين التحضر والتصنيع

إن العالم يتوازى نحو تحول المجتمع من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري مع تنامي الصناعة بمعنى آخر إن تزايد المدن الكبرى في أي مجتمع مؤشر لتحويل المجتمع نحو الصناعة، وتحسن المعيشة فيه وتطور أفراده، وبذلك يجب ان يكون هنالك علاقة طردية ما بين التحضر والناتج القومي وان عدم التوافق بين هذين المتغيرين يؤدي الى تدني وانهيار المجتمع، فالزيادة في نسبة التحضر عندما لا توازيها زيادة في الناتج القومي، أو الدخل الفردي يسهم في تكوين مدن طفيلية ، وليست إنتاجية ويرجع ذلك بسبب المفارقة بين توسيع المدينة الحضرية وبين مشاركتها في دفع عجلة الصناعة وقلة الناتج القومي، كون معظم المجتمعات ذات اعتماد كلي على انتاجية النفط واستخراج الموارد الطبيعية (الجلبي،أبو الخير، عامر، 2006) فمعظم المدن عادة تظهر وتتطور وتتوسع بمعزل عن الصناعة، وإنها تتطور بسبب واردات النفط والصادرات المعدنية، وهذه الصفة لازمت المدن العراقية إذ أنشئ معظمها من أجل امتصاص الثروة النفطية والمواد الأولية وبتعبير آخر: إنها في الغالب مدناً ليست إنتاجية (Production Cities) ، وإنما هي مدن استهلاكية غير صحية، ، وأن هذه الزيادة المتسارعة ليست نتيجة انتعاش اقتصادي، وإنما هي بسبب الهجرات الريفية والنزوح بسبب الحروب والفقر والتهميش (مصطفى،2016) ونتيجة

للمتغيرات البيئية التي ينتج عنها تدمر الرؤوس الحيوانية بالانتاج وكساد المحاصيل الزراعية ادى الى هجرة ونزوح مجموعات كبيرة الى المدن دون برامج أو إجراءات موضوعة لأستقطابهم، ودون خبرات سابقة لأولئك الوافدين الجدد بحياة العيش في المدن والمشاركة في عجلة التنمية فيها. وعادة يتجه أولئك الى العمل في المواصلات والتجارات الصغيرة، وتلك أنشطة ليست ذو فائدة ولا تُسهم في تغير المجتمع نحو التحضر التصنيع تؤدي بدورها الى كساد المجتمع وتحوله من مجتمع انتاجي الى مجتمع استهلاكي معتمد على الموارد المعدنية والصادرات النفطية (القاضي، 2009).

رابعاً: السياسات الحكومية والبرامج التنموية نحو التحضر

أن التزايد السريع للمدن يوازيه وجود سياسات حكومية وبرامج تنموية متكافئة تتناسب مع حجم التزايد الحضري للمدن وان وجود حكومات فاشلة أو قليلة السعي في اتخاذ برامج تنموية حقيقية وأنعدام البنى الأساسية الموازية لتطور المدن تساعد بدورها على زيادة المعوقات التي تواجهها المدن العراقية وتزيد في هشاشة هذه المدن (غباري، 2005) وحتى إذا وجدت الأرادة الحقيقية عند الحكومة للتحضر وتبني مدن تنموية فإن ما يُعيق هذه الأرادة في التنمية هو عدم توفر البيانات الديموغرافية الحديثة من اجل اتخاذ القرارات الصحيحة وضعف في الخبرات وقلة الإمكانات. فإن لبعض الحكومات الحديثة إسهاماً في الهشاشة الحضرية في ظل غياب التخطيط الحقيقي الآني والمستقبلي لدى تلك الحكومات، وانخراط العديد من المسؤولين في أنشطة واستثمارات معادية للأمن كبيع الأراضي للشركات الكبرى، وحرية التصرف بالأراضي الزراعية وتحويلها الى اراضي سكنية يجوز البناء عليها وإصدار التراخيص لبناء المنشآت في المواضع غير المخصصة للاستخدام وينتج عن ذلك تدهور الخدمات العامة كسد المجاري الطبيعية وإحداث الفيضانات في مواسم الأمطار، ومقتل الكثير من الأفراد جراء تلك الفيضانات خلال مواسم الأمطار (نوار وأخرون،2008) ، فضلاً عن انتشار الأمراض والفيروسات المعدية. فالهشاشة الحضرية تسود في المدن التي تكثر فيها العشوائيات، التي يكون سكانها في الغالب هم الفقراء الذين لايستطيعون مواكبة غلاء المعيشة الذي يشمل المسكن والمأكل وسائر الخدمات وهذا ما يؤدي إلى تكريس الفقر الحضري (الأنمائي، 2010) .

ان انتشار السكن العشوائي أدى الى هشاشة المدن وهذا ما نتج ظهور ما يُعرف بحضرية الفقر، (Urbanization of Poverty) ويشجع هذا الوضع على عجز الحكومات في وضع إستراتيجيات استقطابية من أجل استيعاب هذه الأعداد الغفيرة التي تهاجر إلى المدن، إذ ان من مسؤولية الحكومة هو العمل على وضع إستراتيجيات من أجل الحد من الهجرة الريفية والنزوح عن طريق خطط تنموية وتطويرية للمدن الصغيرة والأرياف، والعمل على توفير أساسيات البنى التحتية والخدمات الضرورية لكي يتم إعادة هيكلة التوزيع السكاني بشكل طبيعي يحقق التوازن بين المناطق المختلفة من الدولة(سايح، 2015) . إن معظم الحكومات والبلديات تعامل سكان العشوائيات على أنهم سكان مخالفون للقوانين وبالتالي فهم غير جديرون بالخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وتعبيد للطرق وغيرها، وإن المسؤولين الحكوميين يفضلون صرف أموال الدولة على مشاريع انتخابية دعائية محسوبة لهم، وعادةً لا يكون هنالك تطوير للعشوائيات والعناية بالفئات المهمشة وعدها من اساسيات خصائص المدن، الا أن تلك الخصائص لا تعتبر في حد ذاتها سلبية في ظاهرة هشاشة المدن، وإنما الطريقة للتعامل مع هذه الخصائص هي المعيار. مثلاً : حداثة المدينة: لو أحسنت الحكومة على تطوير هذه العشوائيات وتوفير جميع الخدمات والبرامج والبنى التحتية لتطويرها والاستفادة مما توصلت إليه هندسة المدن في هذا المجال من تطور. فأن هذه المناطق المستحدثة ستعد عنصراً استثمارياً فريداً لوضع خططاً طويلة الامد لتطوير المدن وحضريتها (هادفي،2014).

خامساً: الهشاشة والأمن الحضري

يمكن تحديد هشاشة المدينة من خلال علاقتها بالأمن، وهنا نتبنى ما استقر عليه العمل في كثير من الدراسات الاجتماعية من تقسيم للأمن إلى سبعة عناصر أساسية، هي: (١)الأمن الاقتصادي، (٢) الأمن الغذائي، (٣) الأمن الصحي، (٤)الأمن البيئي (٥) الأمن الشخصي الفردي، (٦)الأمن المجتمعي، (٧) الأمن السياسي وإن ارتفاع مؤشر الأمن أو تدنيه في أي من هذه العناصر مقياس لمدى هشاشة المدينة أو صمودها .

1- **الأمن الاقتصادي:**

أن الحياة الحضرية توفّر للفرد عادة أفضل الفرص الوظيفية والوسائل الاستثمارية لكسب العيش فإن الحواضر كثيراً ما تخيب آمال القاصدين لها من هنا ترى الباحثة عن ان هنالك نوعين

للفقر هما الفقر الحضري (Urban Poverty) والفقر الريفي (Rural Poverty) وان النوع الأول أشد وأوسع من النوع الآخر، لأن سكنة الريف ان قل الغذاء والسكن، فإن روح التكافل والتضامن الاجتماعي والتماسك الأسري أقوى في القرى والأرياف منها في المدينة، مما يساعد على تخفيف آثار الفقر في الريف، ففي المدن الريفية نلاحظ ان هنالك عجز حاد في الوظائف، فضلاً إلى ذلك نسبة عالية من الأطفال الذين لا يُلتحقون بالمدرسة، مما يساعد ذلك على جعلهم فريسة سائغة للعديد من اصناف الإغراء والجنوح (أطفال الشوارع، والمجندون في الميليشيات، التجارة والتعاطي للمخدرات) مما يؤدي الى ضعف الامن المجتمعي (بوعناقة، 2007) .

2- **الأمن الغذائي:**

ان المدينة تشارك غالباً في تدني الأمن الغذائي من صُوَرٍ عدة منها : توسع المدينة لأمتصاص الأراضي الزراعية وتحويلها الى اراضي متصحرة للبيع والبناء عليها، وانتشار الأطعمة غير الصحية كالمعلبات الفاسدة أو المعلبات منتهية الصلاحية، وسوء التغذية الذي يعاني منه الأطفال خاصة، والغلاء الفاحش في أسعار الأطعمة، والاعتماد غالباً على الاستهلاك، وعدم تشجيع الصناعة الوطنية ومحاربتها كل ذلك يُعرض الحياة بالمدينة الى الخطر بما يفسح المجال لأنهيار الأمن الغذائي وشيوع الأمراض المرتبطة بسوء التغذية والتسمم. فضلاً إلى أن الحياة بالمدينة مكلف جداً، وأن الجزء الكبير من الدخل الأسري يصرف في الإنفاق على الأغذية. ولا يخفى أن لغلاء في المعيشة له علاقة ولو غير مباشرة بالهشاشة الحضرية، بسبب وقوع الأفراد فريسة التهديدات الأمنية، إن إنفاق معظم الدخل الأسري على المعيشة يعني تدنياً في إعداد وسائل وقائية لأمن المدن (صلاح، 2006) .

3- **الأمن الصحي:**

ان الهشاشة الحضرية تشكل تهديداً للأمن الصحي، ويتمثل ذلك في تعرض افراد المجتمع للأمراض وضعف الوقاية منها، وضعف الرعاية الصحية. وتؤكد التقارير أن كثيراً من الأمراض والأوبئة المستوطنة هي أمراض حضرية، كوباء الكوليرا، والإسهال والأمراض الهضمية، بسبب تسمم الأطعمة والمياه الملوثة بمياه مجاري دورات المياه العشوائية غير الصالحة للشرب والأمطار والفيضانات، وتدني نظام الصرف الصحي الذي يزيد نسبة أمراض الملاريا والحمى مما يهدد الأمن الصحي فضلاً عن شدة الازدحام في المدن التي تكون كثافتها السكانية المرتفعة الذي بدوره

يزيد من تعرض الأفراد للأمراض المعدية. وتبين الدراسات ان معظم الأوبئة الحديثة من كورونا والكوليرا تنتشر انتشاراً واسعاً بفعل الكثافة السكانية المرتفعة في المدن المعروفة بتدني الرعاية الصحية، كذلك في فترة جائحة كورونا، وجد أن الانتشار السريع لهذا الوباء كان بسبب الاحياء العشوائية، ففي غياب إجراءات التشخيص والحجر الصحي وضعف الثقافة الصحية انتشر الفيروس وخرج عن حد السيطرة (اوطال، شراك، 2020).

4- **الأمن البيئي:**

تواجه المدن تحدياً قوياً من ناحية الأمن البيئي وتعد المدينة نفسها جزء من المشكلة، إن مؤشر الأمن البيئي متدن جداً ، ويتمثل ذلك في إسهام المدينة في التردي البيئي، واستنزاف الموارد وفي ضعف صمود المدن في وجه الأنهيارات الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف، وضعف وسائل التصدي لها والمخاطر التي هي من فعل البشر، فضلاً عن الحاجة المتزايدة للطاقة الكهربائية، والسكن، وما تنفثه المصانع ووسائل المواصلات من غازات، وما تستنفذه من وقود وبالعادة لا تكون للحكومات خطة للتحكم في المواد البيئية المضرة ، هذا من جانب، اما من جانب آخر لا تكون للحكومات طاقة لتلبية جميع مطالب الحياة الحضرية فيلجأ الأفراد إلى البحث عن وسائل غير قانونية لتغطية احتياجاتهم الضرورية من الوقود وغيرها من الاحتياجات التي تؤدي بدورها الى حدوث الأضرار البيئية وتعرض حياة السكان الى الخطر وانعدام الأمن البيئي، فضلاً عن ظاهرة الاحتباس الحراري للمدن الكبرى التي لها نصيب في تدني الأمن البيئي لكثرة ما فيها من وسائل مواصلات ومصانع، وما يستهلكه سكانها من الوقود في مختلف احتياجاتهم اليومية وما ينتج عن الاحتباس الحراري من اضرار تؤثر على صحة الافراد، وهذا بدوره يؤدي الى اضعاف الأمن البيئي (الأنمائي، 2017)

5- **الأمن الشخصي:**

يقصد بهشاشة المدن في مستوى الأمن الذي يكون شخصي هو قصورها عن اتاحة الحماية للأفراد من العنف الجسدي بجميع أنواعه، وتعرضهم للاستغلال والأنتهاك، والعمل الجبري، وانتشار الجريمة والنهب والأسلحة الخفيفة، وقطع الطرق، والتعرض للأغتيالات. وانتشار المخدرات بصورة كبيرة وأن النظر في طبيعة تلك الجرائم نجد أن معظمها هي جرائم مرتبطة بالحضر، مثل: التهريب للبضائع والأسلحة النارية والتعدي الجنسي، والأختطاف، وسرقة السيارات والاتجار بالبشر، وانتشار

الجريمة التي تكون جريمة من النوع المنظم، فضلاً عما ينتشر بالمدينة من الأمراض النفسية كالتوتر والقلق المفرط، والأرق المتواصل والإدمان على المخدرات والكحول، وما ينتج بسبب ذلك من جرائم كالانتحار، والتعدي على الاشخاص الأبرياء، وحوادث المركبات، كما أن أسبابها تكون غالباً مرتبطة بالبطالة (عبيد،1984) كل ما سبق جاء نتيجة انتشار هذه المجموعات وتوغلهم ذاخل العشوائيات والسكن غير المنظم ، وضعف الأمن الشخصي وبدوره يؤدي الى اضعاف الأمن المجتمعي .

6- **الأمن المجتمعي:**

تظهر هشاشة المدينة في مدى تأثير الأمن المجتمعي وشيوعه فيها إذ ان تعرض المجتمع للإجرام، أو العنف بسبب الانتماء العرقي أو الديني، أو اي نوع من انواع العنف الموجه نحو مجموعة محددة من المجتمع بناءً على هويتها، وعجز المدينة عن توفر الحماية بنوعيها القانونية والأجتماعية للمجموعة المستهدفة. وقد تأتي بعض الظروف التابعة للأمن المجتمعي فتعمق وتزيد من هشاشة المدينة منها النزوح الهجرات الداخلية بسبب النزاعات العنيفة، وهنا تحدث مصادمات بين المجتمع الأصلي والوافدين (autochthonous Vs foreigners) ، وان المصادمات الدامية المتكررة تؤثر بدورها على توسع هشاشة المدن الحضرية وانتشارها بشكل اوسع (العوجي، 1983)

7- **الأمن السياسي:**

أن هشاشة المدينة تتمظهر في مستوى الأمن السياسي الذي يعرض الأفراد لانتهاك حقوقهم من دون أن تكون هناك إجراءات قانونية لحمايتهم من هذه الانتهاكات ، إذ ان الحياة الحضرية عندما تصل لهذا المستوى من الهشاشة فإن هنالك مجموعات كثيرة تتدخل في المدينة، كالمؤسسات العالمية والشركات وكبار رجال الأعمال، والزعماء القبليين، كذلك زعماء العصابات الإجرامية، وغيرهم من الممثلين غير المنتمين لأي جهة رسمية، وتزداد هشاشة المدينة في ظل النزاعات الأهلية والمنافسات السياسية، فهي ملجأ للجماعات المهاجرة الفارة من الحرب، ومقر للكثير من الخدمات التي تكون خدمات إنسانية وإغاثية، وبرامج بناء السلام المصاحبة للنزاعات، وكل ذلك يؤثر في التركيبة الاجتماعية والبنيوية للمدينة (باشا، 2006) .

سادساً:العشوائيات والمسؤولية الاجتماعية للدولة

ان للعشوائيات إشكالية كبيرة نتيجة لتضخم اثارهاعلى تكوين الهشاشة الحضرية في المجتمع وبدوره يؤثر على تدهور الأمن المجتمعي، فيقصد بالعشوائيات من ناحية قانونية و سياسية بانها مناطق مخالفة وغير مرخصة للبناء أو على أساس اقتصادي غير رسمي وغير مرخص ، ومنها ما يؤدي إلى حدوث مشاكل عمرانية واخرى اجتماعية ، وان العشوائية لا ينحصر وجودها في المجتمعات النامية بل توجد أيضاً في بعض من مدن أوروبا وأمريكا، كذلك يقصد بالعشوائيات بأنها عمليات البناء التي تتم خارج إطار الدولة أي انها خارج الأطر والأجراءات الرسمية للدولة ومؤسساتها وتسمى ايضاً المناطق المحرومة من الخدمة أو تسمى بالمناطق ذات النسيج العمراني غير المتجانس والتي تتضمن مساكن غير مسموح بها وغير مرخصة في مناطق منعدمة الخدمات العامة والأساسية (المهيرات، 2000) ، وغالباً ما يعمل افرادها في القطاع الاقتصادي الهامشي وقد تعددت أشكال وصور هذه المناطق غير المخططة ومن ثم فإنها ذات طبيعة متخلفة عمرانياً، كما أنها تفتقر للخدمات الحضرية الأساسية، وتضم بداخلها أعداد متزايدة من الريفيين والنازحين والفقراء الحضريين وهناك دراسات أخرى تحاول أن تضيف أبعاداً جديدة للعشوائيات وتوصفها بالمناطق السكنية التي تكون متدهورة ومنهارة عمرانياً والمناطق غير الصالحة للسكن والتي تشترك بتدني مستوى الخدمات الملائمة للعيش فيها، كما تعاني المناطق العشوائية من انعدام دور الدولة في تطويرها وتتسم بصورة عامة بانخفاض المستوى منها الاجتماعي والاقتصادي لسكانها، وانخفاض مستوى المعايير البيئية المحيطة ومن ثم فإنها تتحول إلى مصدر لتهديد الأمن المجتمعي (الجوهري، 1975)

أن العشوائيات هي مساكن غير مرخصة وغير مخصصة للسكن أو للاستخدام السكني، وهي مناطق غير مخططة للنسيج العمراني وازدياد المناطق الزراعية للسكن فيها والمناطق الحضرية غير المؤهلة للسكن وفقاً لقوانين مخططات النسيج العمراني، وبالطبع تكون هذه المناطق محرومة من الخدمات كما تعد بأنها مناطق تنشأ بشكل عفوي وبمبادرة فردية من المواطنين، ولا تخضع للقانون أو لأي معايير عمرانية حديثة (دليمي، 2007). وانطلاقاً من هذه التصور فأن الدولة لا تستطيع التفاعل مع كل متطلبات الحياة العصرية، وتولد العديد من المشكلات منها اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وعمرانية، وبالتالي تكون الدولة حاضرة منذ البداية وتغض بصرها نتيجة

لعجزها عن الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها فى توفير المأوى والسكن المناسب في مساكن صالحة للعيش وتضاعف القسوة في مساكن الطبقات الفقيرة وبالتالي عدم القدرة على رعاية الأطفال وعدم توفر المرافق الأساسية التي تخدم وتنمي طفولتهم بالنسبة للأسر الفقيرة وكثرة المشاكل التي خلفها الأطفال الصغار في مساكن هشة ، كضجيج لعبهم وفوضاهم وفرارهم من المسكن وضعف مستوياتهم التنموية والأدراكية والحسية . فضلاً عن عدم توافر خصوصية الأسرة وانخفاض المعايير البيئية الملائمة للعيش ، ومن ثم فإنه بدور الهشاشة الحضرية أن تتحول إلى مصدر تهديد الأمن القومي بأبعاده الشاملة وانها ظاهرة قديمة الأزل وفرت مأوى سكن للمهمشين والفقراء والخارجين على القانون في فترات كثيرة من التاريخ، وقد ظهرت على شكل تجمعات سكنية واسعة كثيرة التعداد. وترجع أسباب نشأة الهشاشة إلى عدم فاعلية القوانين الحكومية ، وفساد الأجهزة المحلية ، وانعدام التخطيط العمراني، والهجرة غير المحسوبة من الريف إلى المدن، والنزوح، والزيادة السكانية غير المخططة ويخلص إلى أنه من المحتمل ازديادها بصورة كبيرة في المستقبل إذا ما ظلت توجهات السياسات المتعاقبة للإسكان على ما هو عليه الآن. ومن ثم فإن مواجهة الهشاشة تقتضي تعاون وتكاتف جميع الأطراف من الحكومة، والأفراد والعمل على التنّسيق بين كافة الأجهزة والجهات وتحديد مسؤوليات كل طرف عند وضع البرامج والمشروعات الاجراءات لتطويرها (رشوان، 1989).

مما سبق تبين ان الأوضاع الاقتصادية لسكان هذه المناطق الهشة بعدم توافر الأمن الاقتصادي إذ انهم يعانون من عدم استقرار العمل مع تزايد ارتفاع معدلات الفقر والبطالة . فضلاً عن انخفاض مستويات السلامة البيئية مما يهدد الأمن الصحي لسكان هذه المناطق، فضلاً عن انهم حصيلة نظرة الاتهام والريبة من قبل المجتمع تجاه الهشاشات والعشوائيات الحضرية وشعور سكانها بأن المجتمع ينظر إليهم النظرة الدونية ، وهو ما يشكل خطراً على الأمن المجتمعي .

الجانب الميداني

سابعاً: اجراءات البحث العلمية والمنهجية

1- **منهج البحث** : اعتمدت الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة .

2- **نوع البحث** : يعتبر هذا البحث هو من البحوث الوصفية التحليلية التي تهدف بالتعرف إلى مهددات الهشاشة الحضرية على الأمن المجتمعي في ظل المتغيرات المجتمعية التي شهدها

المجتمع العراقي ، وكذلك السعي نحو القضاء على تلك المهددات في رسم سياسات وخطط تنموية من قبل الدولة في مواجهة التهديدات والمعوقات المجتمعية بهدف التحليل واستخلاص الأستنتاجات و تقديم التوصيات و الوسائل الفاعلة للحد من الآثار المترتبة على تدهور الأمن المجتمعي في الوقت الحاضر والمستقبل

3- **مجتمع البحث والعينة الاحصائية :** وفقاً لطبيعة مشكلة هذا البحث وأهدافه فقد تم الأعتماد على عينة قصدية عددها (100) مبحوث، مكونة من مجموعة من الخبراء ذوي الأختصاص بالجانب الأجتماعي والسكاني والأمني واصحاب القرار في وزارة التخطيط ورئاسة الوزراء ومجلس النواب

4- **وسائل جمع البيانات :** جرى بناء مقياس يتعلق بمهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق، إذ قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية كان الهدف الرئيسي منها التعرف إلى مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق وورسم الخطط والسياسات والأجراءات اللأزمة للحد منها، وقامت الباحث بتوجيه سؤال مفتوح لـ (20) مبحوث بواقع (15) ذكور و (5) إناث من خبراء وزارة التخطيط ورئاسة الوزراء للإجابة عن السؤال التالي: **(هل لمهددات الهشاشة الحضرية دور في ضعف التماسك المجتمعي وضعف الأمن المجتمعي ؟ وما هي اليات القضاء على المهددات وجعلها محصنات للأمن المجتمعي ؟)** وبعد الاجابة على التساؤلات الأستطلاعية من قبل العينة، تم اجراء وبناء فقرات المقياس الذي تكون من محورين أساسيين تمثلا بالتالي :

1- **البيانات الاساسية ... تمثل (3) فقرة .**

2- **مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي ... تمثل(13) فقرة ، يقابلها خمسة بدائل للإجابة، وهي : (اتفق تماما ، اتفق ، محايد ، لا اتفق ، لا اتفق مطلقا) .**

ثامناً : عرض بيانات البحث وتحليلها

1- **البيانات الاساسية :**

ان البيانات الاساسية للمبحوثين تساعد في معرفة طبيعة عينة الدراسة وخصائصها الرئيسية، وتعد من الأساسيات التي تؤثر في نتائج البحث والتي على اساسها يجري تقديم العديد من الحلول والمعالجات لمشكلة البحث .

جدول رقم (1) يبين توزيع العينة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
ذكر	58	58.0
انثى	42	42.0
المجموع	100	100.0

تشير البيانات في الجدول اعلاه الى توزيع التكرار والنسبة المئوية للنوع الاجتماعي إذ ان نسبة الذكور اعلى من نسبة الأناث، اذ بلغت نسبة الذكور (58.0 %)، مقابل (42.0 %) للأناث، نستنتج من النتائج الوارده اعلاه ان استطلاع اراء اعداد الذكور اعلى من اعداد الأناث لبيان الرأي حول مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق

جدول رقم (2) يبين توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخدمة الوظيفية

عدد سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية
10 - 1	13	13.0
20 -11	18	18.0
30 - 21	59	59.0
المجموع	100	100.0

تشير النتائج في الجدول اعلاه توزيع التكرارات والنسبة المئوية وفق متغير عدد سنوات الخدمة الوظيفية، وقد اتضح من خلال النتائج اعلاه ان عدد سنوات الخدمة لغالبية افراد عينة الدراسة هم من فئة (21 عام الى 30) فقد كان عددهم (59) بنسبة (59.0%) اي ما يقارب اكثر من نصف العينة، يليهم الذين تتراوح خدمتهم بين (11عام الى 20) اذ كان عددهم (18) من مجموع عينة الدراسة وذلك بنسبة (18.0%) ، ثم يليهم الذين كانت سنوات خدمتهم تتروح ما بين (1 الى10) فقد كان عددهم(13) من مجموع (100) أي بنسبة (13.0%)، من عينة الدراسة ويظهر من الجدول ان فئة الخدمة (21–30) سنوات قد احتلت التكرار الأعلى ، اي ما يعادل اكثر نصف العينة ،وذلك يدل انه كلما زادت سنوات الخدمة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة كلما كانوا اكثر خبرة علمية ومهنية.

جدول رقم (3) يبين توزيع العينة حسب متغير التحصيل العلمي للمبحوثين

التحصيل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	50	50.0
ماجستير	28	28.0
بكالوريوس	22	22.0
المجموع	100	100.0

اظهرت نتائج الجدول اعلاه التكرارات والنسب المئوية لافراد عينة البحث وفقاً للتحصيل العلمي للمبحوثين ، وتبين من خلال النتائج انهم موزعون وفق نسب مختلفة، حيث بلغ عدد المبحوثين الحاصلين على شهادة الدكتوراه (50) مبحوث وقد بلغت نسبتهم (50.0%) وهي اعلى نسبة، اما عدد المبحوثين الحاصلين على شهادة الماجستير فقد بلغ عددهم (28) بنسبة (28.0%)، اما عدد المبحوثين الحاصلين على البكالوريوس فقد كان (22) مبحوث وبنسبة (22.0%) فبذلك تكون اجاباتهم على مستوى جيد من الوعي والخبرة، إذ ان موضوع الدراسة يحتاج الى الخبرة العلمية والأكاديمية ليستطيعوا وفق تجربتهم الأكاديمية ان يمنحوا تصورات أنية ومستقبلية على الوقوف اهم مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق

جدول رقم (4) يبين التكرارات الوسط الحسابي والأهمية النسبية لفقرات مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق

ت	الفقرات	لا اتفق مطلقاً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
1	للهشاشة الحضرية اثر على تدهور الامن المجتمعي	7	7.0	13	13.0	30	30.0	38	38.0	12	12.0	3.35	1.07	67.0	4
2	ضعف التخطيط الحضري ادى الى كثرة العشوائيات في المدينة	9	9.0	12	12.0	39	39.0	30	30.0	10	10.0	3.20	1.07	64.0	7
3	للهجرة الريفية دور في انتشار الهشاشة الحضرية	11	11.0	20	20.0	36	36.0	24	24.0	9	9.0	3.00	1.12	60.0	11
4	كثرة العشوائيات ساعدت على	13	13.0	20	20.0	37	37.0	20	20.0	10	10.0	2.94	1.16	59.0	12

ت	الفقرات	لا اتفق مطلقاً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
	اضعاف الامن المجتمعي														
5	السياسة الغير توافقية ساهمت في زيادة عدد السكان في المدن	3	3.0	15	15.0	46	46.0	25	25.0	11	11.0	3.26	0.95	65.0	6
6	ضعف السياسات الحكومية في الحد من العشوائيات ساهم في هشاشة المدن الحضرية	11	11.0	10	10.0	24	24.0	31	31.0	24	24.0	3.47	1.13	69.0	2
7	ضعف البرامج الحكومية للحد من الفقر وتدهور الامن المجتمعي	16	16.0	14	14.0	33	33.0	21	21.0	16	16.0	3.07	1.28	61.0	10
8	قلة الفرص الوظيفية للعمل و المشاريع الاستثمارية ساعد على هشاشة المدن و تدهور الامن المجتمعي	5	5.0	24	24.0	20	20.0	20	20.0	31	31.0	3.48	1.14	70.0	1
9	انتشار العنف و الجريمة في العشوائيات ساعد على اضطراب الامن المجتمعي	10	10.0	12	12.0	25	25.0	35	35.0	18	18.0	3.39	1.19	68.0	3
10	ضعف المسؤولية الاجتماعية للدولة في توفير خدمات السكن و العمران	12	12.0	8	8.0	41	41.0	23	23.0	16	16.0	3.23	1.18	65.0	6
11	زيادة المشكلات البيئية ساهم في هشاشة المدن	9	9.0	17	17.0	34	34.0	29	29.0	11	11.0	3.16	1.12	63.0	8
12	ضعف الاجراءات القانونية والاجتماعية المتبعة لضمان تحقيق الامن المجتمعي	9	9.0	18	18.0	21	21.0	38	38.0	14	14.0	3.30	1.18	66.0	5
13	شيوع البطالة من مهددات الهشاشة الحضرية والامن المجتمعي	10	10.0	19	19.0	31	31.0	30	30.0	10	10.0	3.11	1.14	62.0	9

اظهرت نتائج الجدول اعلاه اجابات المبحوثين عن مقياس الدراسة الخاصة بمهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق ، ويمكن توضيح نتائج البحث عن طريق عرض الفقرات ممن تتمتع بأعلى أهمية نسبية من الأعلى الى الأدنى بحسب رتبة كل فقرة مبين كالأتي :

تحليل الفقرات حسب اهميتها النسبية من الأعلى الى الأدنى :

1- احتلت الفقرة (8) ضمن مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق التي تنص (قلة الفرص الوظيفية للعمل والمشاريع الاستثمارية ساعد على هشاشة المدن وتدهور الأمن المجتمعي) (الرتبة الأولى)، بأهمية نسبية (70) ووسط مرجح (3.48) وانحراف معياري (1.14) .

ووفقاً لهذه النتائج فان زيادة الفرص الوظيفية للعمل وزيادة المشاريع الاستثمارية سيساعد بدوره على الحد من مهددات الهشاشة الحضرية لكون توفير فرص العمل يؤدي الى تحسين الحالة المعيشية وبدوره يؤدي الى جودة نوعية الحياة اِذ ان ازدياد وتوفير فرص العمل يساعد تقليل المعوقات والالزمات الاجتماعية، فضلاً عن زيادة فرص العمل والتوظيف يحد من الفقر والبطالة وشغل اوقات الفراغ وبدوره يقلل من الجريمة والعنف والجرائم التي تتولد نتيجة اوقات الفراغ غير المجدية

2- احتلت الفقرة (6) ضمن مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق التي تنص(ضعف السياسات الحكومية في تقليل العشوائيات ساهم في هشاشة المدن الحضرية) (الرتبة الثانية) ، بأهمية نسبية (69.0) ووسط مرجح (3.47) وانحراف معياري (1.13) .

ووفقا لهذه النتائج تبين ان الخطوة الأساسية للقضاء على الهشاشة الحضرية ومهدداتها ينبغي ضرورة تبني سياسات حكومية مدروسة للحد من الفقر ووضع سياسات سكانية مخططة والعمل على توفير المساكن التي تتوفر فيها جميع الخدمات والمرافق العامة وتبني البرامج التنموية من اجل تطوير المدن والقضاء على العشوائيات لأن المناطق العشوائية قنبلة موقوتة ، اِذ انها تنشأ بعيدا عن سيطرة الدولة ويعتبر سكانها افراد منقوصي المواطنة، فهم ليس لهم الحق الطبيعي في الحياة داخل مجتمعهم نظرا لتخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه هؤلاء الأفراد فمن الضروري وضع الرؤية السياسية لتحسين محاور الوصول والحركة والعيش فيها لتطوير هذه المناطق او الأحلال والأزالة للمناطق السكنية العشوائية المتدهورة .

3- احتلت الفقرة (9) ضمن مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق التي تنص : (انتشار العنف و الجريمة في العشوائيات ساعد على اضطراب الامن المجتمعي) (الرتبة الثالثة) ، بأهمية نسبية (68.0) ووسط مرجح (3.39) وانحراف معياري (1.19)

ووفقاً لما سبق تبين ان انتشار العنف والجريمة فى العشوائيات جاء نتيجة مؤثرات البيئة المجتمعية التي يعيشها الأفراد الى جانب دور العشوائية وشيوع الأفكار الخرافية والغيبية التى تسهم بدورها فى تغذية العنف والجريمة وشرعنتهم. وأثر مجموعة من العوامل منها الثقافية والأجتماعية والأقتصادية فى انتشار ثقافة العنف والجريمة وتسهم في اضطراب الأمن المجتمعي من خلال غرس الأفكار الاجرامية التي تزعزع الأمن والنظام الاجتماعي وشيوع الخوف والقلق في المجتمع، فضلاً عن شيوع الجريمة جاء نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش وزيادة مهددات التباين المكاني العشوائي وغيرها من الأمور التي تحول دون العمل على تحقيق الأمن المجتمعي

4- احتلت الفقرة (1) ضمن مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق التي تنص (ان للهشاشة الحضرية اثر على تدهور الامن المجتمعي) (الرتبة الرابعة) ، بأهمية نسبية (67.0) ووسط مرجح (3.35) و انحراف معياري (1.07)

من خلال نتائج الفقرة (1) تبين ان الهشاشة الحضرية اثرت في تدهور الأوضاع الاقتصادية لسكان هذه المناطق الهشة وبالتالي عدم توفر الأمن الاقتصادي إذ انهم يعانون من عدم الأستقرار في العمل مع تزايد ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. فضلاً عن انخفاض مستويات السلامة البيئية مما يهدد الأمن الصحي لسكان هذه المناطق، فضلاً عن انهم حصيلة نظرة الاتهام والريبة من قبل المجتمع تجاه الهشاشات الحضرية وشعور سكانها بأن المجتمع ينظر إليهم النظرة الدونية ، وهذا بدوره ما يشكل خطراً على الأمن المجتمعي وساهم بدرجة كبيرة في تعثر مسارات التنمية في العراق والوصول لنتائج سلبية تقود إلى الفشل في تحقيق الأمن المجتمعي .

5- احتلت الفقرة (12) ضمن مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق التي تنص: (ضعف الاجراءات القانونية والاجتماعية المتبعة لضمان تحقيق الامن

المجتمعي) (الرتبة الخامسة) ، بأهمية نسبية (66.0) ووسط مرجح (3.30) و انحراف معياري (1.18) .

تبين من الفقرة اعلاه ان ضعف الاجراءات القانونية والاجتماعية التي وضعتها الدولة ساعدت على تزعزع الامن المجتمعي وعدم الحفاظ عليه وبهذا تكون الأجراءات القانونية التي تفرضها الدولة من اهم الأساسيات لضمان الأمن المجتمعي والعمل على تحقيقه في شتى الوسائل والقواعد الإلزامية التي تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم فيما بينهم، من خلال هذه الأجراءات يصل الأفراد الى الشعور بالتضامن والتماسك الاجتماعي، والشعور بالعدل .

6- احتلت الفقرة (4) ضمن مقياس مهددات الهشاشة الحضرية والأمن المجتمعي في العراق التي تنص (كثرة العشوائيات ساعدت على اضعاف الامن المجتمعي) (الرتبة الثانية عشر) ، بأهمية نسبية (59.0) وتعد اقل اهمية نسبية داخل فقرات المقياس ووسط مرجح (2.94) وانحراف معياري (1.16)

من خلال نتائج الفقرة (4) تبين ان أن العشوائيات هي مساكن غير مرخصة وغير مخصصة للسكن أو للاستخدام السكني، وهي مناطق غير مخطط لها داخل النسيج العمراني فضلاً عن ازدياد المناطق الزراعية للسكن فيها والمناطق الحضرية غير المؤهلة للسكن وفقاً لقوانين مخططات النسيج العمراني، وبالطبع تكون هذه المناطق محرومة من الخدمات كما تعد بأنها مناطق تنشأ بشكل عفوي وبمبادرة فردية من المواطنين، ولا تخضع للقانون أو لأي معايير عمرانية حديثة ، وغير قادرة على التفاعل مع كل متطلبات الحياة العصرية، وتولد مشاكل عديدة منها ما يكون مشاكل اجتماعية ومشاكل اقتصادية ومشاكل سياسية ومشاكل أمنية واخرى عمرانية، وبالتالي فأن كثرتها ستسهم في اضعاف وأرباك الأمن المجتمعي وتدهوره وتؤثر في زعزعة ثقة الأفراد والمجتمع بالدولة وبسياساتها في الحفاظ على الأمن المجتمعي .

ثامناً: الاستنتاجات

1- تعد العشوائيات مصدراً كامناً للهشاشة الحضرية وبدورها تعد مهدد من مهددات الأمن المجتمعي في الوقت الحاضر والمستقبل وتفاقمها وتزايدها في ظل التحول السياسي والاقتصادي الضعيف والمضطرب الذي يشهده المجتمع العراقي

2- ان الأمن المجتمعي يمثل مدخلاً متكامل الأبعاد مع للقضاء والحد من الهشاشة الحضرية ويضمن درجة عالية من الجدية والكفاءة من اجل تحقيقه وذلك بالرغم من تعقده وتدهوره واضطرابه ، وان بناء مدينة صامدة غير هشة تساعد على دعم التنمية ويصب بدوره في النهاية بتحقيق الأمن المجتمعي في بعده الداخلي بدرجة عالية وتحويل المجاميع الغفيرة الموجودة في العشوائيات من مصدر تهديد للأمن إلى داعم له وللتنمية البشرية وبدوره يساعد على حفظ المكانة الدولية اللائقة وايجاد ترتيباً أعلى في المؤشرات العالمية للأمن المجتمعي وتحضر المدينة .

3- أن تحول الهشاشة الحضرية من اعتبارها مهدد للأمن المجتمعي إلى مصدر داعم للأمن المجتمعي يحتاج إلى قواعد واجراءات حركية توفر حماية ذاتية ووقائية والحاجة الى جهود حكومية وبرامج تستشعر الخطر وتحدد مكامنه عبر المتابعة والرصد والتحليل لتتوصل إلى إجراءات وقائية تحول دون تفاقم الهشاشة وانتشارها والوصول إلى الحلول للحد منها .

4- ارتفاع معدلات البطالة والفقر والمشكلات المناخية التي تهدد الملايين من ساكني هذه المدن فضلاً عن النمو المتزايد للمناطق العشوائية الذي يعد أحد المعوقات الهامة والخطيرة التي تقف امام حكومات البلدان النامية وزيادة حدة خطورتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والعمراني والسياسي والأمني، وشيوع لمشكلات أخرى ترتبط بها منها الجريمة والعنف والمخدرات وعمالة الأطفال والنمو المتزايد للقطاع الاقتصادي غير الرسمي، وبدوره يهدد الأمن المجتمعي بكل جوانبه .

5- ان الهشاشة الحضرية ساعدت على انتهاك حق السكن وحق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والأمن بكل جوانبه، فضلاً للنشاط الاقتصادى الخاص بهم غالباً ما يكون في القطاعات الهامشية من الاقتصاد الوطني وبذلك يشعر الفرد المنتمي الى هذه المناطق بأن الدولة لا توفر له أدنى احتياجاته الضرورية، وفيما بعد تصبح هنالك هشاشة حضرية

6- ان صمود المدينة (City Resilience) يتوقف على اسس البنى التحتية التي تجعلها قادرة على الوقوف في وجه الضغوط الديموغرافية التي تواجهها المدينة، وان توفر البنى التحتية يساعد على النجاح في تخفيف وطأة المعوقات الطبيعية الظروف المناخية البيئية ونقص الغذاء والمياه، وبدورها تساعد في القضاء على العنف الطائفي أو الديني وتكيفها بما يطرأ من تحديات .

تاسعاً: التوصيات

وتتمثل بمجموعة من التوصيات والمنطلقات التنموية توصلت اليها الباحثة من خلال بحثها، والتي يسعى إلى تحقيق الأمن المجتمعي والقضاء على مهددات الهشاشة الحضرية ، ويرتبط بطريقة مباشرة بالأمن المجتمعي في أبعاده الداخلية منها فيما يلي :

1- ضرورة اتباع مدخل تنموي شامل من اجل الارتقاء بالمناطق الحضرية، وتحقيق الأمن المجتمعي لسكانها والاعتماد على مبادئ وأسس التنمية البشرية ، والاهتمام باستثمار الأفراد المنتمين للمجتمع الحضري، والعمل على توفير جميع الخدمات والسلع المجتمعية التي تسمح لها العيش بحياة كريمة ، وعد ذلك حق من حقوقهم .

2- استقلالية الدولة في اتخاذ سياساتها وقراراتها التنموية، وتحديد أساسيات بناها التحتية، فلا مخرج للدولة ولمدنها إذا كانت تنفذ خططاً وأجندات وافكار استعمارية في تحديد أولوياتها الوطنية.

3- العمل عقد مصالحة فكرية وروحية جديدة مع البيئة المجتمعية، إذ إن المعرفة العميقة الحقيقية بالواقع المجتمعي، وبالتراث القومي، والتلاحم المعنوي هي الخطوة الأولى نحو تعزيز الدولة واجراءاتها، وإخراجها من طور الهشاشة إلى القوة والصمود.

4- العمل الجماعي في ظل تحديد واجبات كل جهة لإبرام شراكات عالمية من أجل العمل على تعزيز قدرة المناطق الحضرية في الصمود بوجه المخاطر والعقبات المرتقبة فلا تقدم في ظل الانعزال، وغياب الاستفادة من الخبرات العالمية في التخطيط والتطوير والأعمار.

5- وضع خطة طويلة الأجل في سبيل التخفيف من حدة الفقر، والارتقاء بالقدرات والمهارات البشرية ، وتحسين المناطق العشوائية ، ومنع انتشارها مستقبلاً ومواجهتها بكافة أشكال

المواجهة، وإيلاء أهمية أكبر للخطط القصيرة الأجل لعلاج مشكلات سكان العشوائيات، وحماية أمنهم البشري والمجتمعي .

6- سد الفجوة بين الأفراد سكان العشوائيات والدولة وذلك من أجل التنسيق بين أولويات احتياجات ساكني العشوائيات وأولويات صانعي القرار ويتم ذلك من خلال الحوار المباشر بين كافة المسؤولين والمستفيدين من كافة الخدمات الحكومية بكافة المستويات، وإثارة الحوار المجتمعي حول سبل تحسين أداء الخدمات الاجتماعية لسكان العشوائيات وذلك من أجل الحفاظ على الموارد والخدمات العامة وحسن توظيفها

7- إعادة الدولة لحساباتها واجراءاتها بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به في إطار قدراتها المتنوعة، واتاحة الفرصة أمام المنظمات غير الحكومية منها الدولية ومنها المحلية والشركات التابعة للقطاع الخاص من أجل مشاركة جادة وفعالة ناجحة في الارتقاء بأوضاع العشوائيات.

8- وضع البدائل المقترحة عالمياً مثل نقل مسؤولية التمويل الخدمي أو التنظيم للخدمات إلى الجهات الحكومية الأدنى الأكثر شعوراً بمعاناة الأفراد وخدماتهم التي يحتاجوها، أو نقل المسؤولية للمجتمعات المحلية أو المستفيدين مباشرة من الخدمات، أو تقديم الدعم المباشر للأسر، والبعد عن المركزية ، مع متابعة ومحاسبة تلك الأجهزة بصورة حاسمة ومن أجل تحسين كفاءة أجهزة الإدارة العامة والمحلية، وتخفيف الإنفاق على الأعباء الإدارية وتيسير إجراءات التعامل مع الأجهزة الحكومية .

المصادر والمراجع :

1- معن خليل عمر، (1988) مهددات ومحصنات الأمن الاجتماعي العربي . مجلة جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، العدد54 .

2- آدم بمبا.، (2022) الهشاشة الحضرية والأمن في إفريقيا جنوب الصحراء، المنتدى الاسلامي،مجلة قراءات افريقية ، العدد54 .

3- السيد علي أبو فرحة (2016) الدولة الهشة في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد27 .

4- سعيد ناصف، (2013) ، علم الاجتماع الحضري، جامعة عين شمس ، القاهرة، الطبعة 1

5- حمد أحمد العدوي، (2005) العشوائيات والأمن القومي في مصر 1990-2000 ، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

6- سليمان عبد الله الحربي، (2008) مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته، بيروت المجلة العربية للعلوم السياسية : مركز دراسات الوحدة العربية .

7- ذكرى جميل البناء، (2005) العائلة والأمن الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد22 .

8- كامل المرایاتي واخرون (1997) الامن الاجتماعي، بغداد، سلسلة المائدة : دار الحرية للطباعة الحرة ،العدد 7 .

9- علي الجلبي، أميمة أبو الخير رانيا عامر، (2006)، البطالة بين الشباب وسياسات التشغيل بمصر، القاهرة، بحث ألقى في المؤتمر السنوي الثامن للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قضايا الشباب.

10- عدنان ياسين مصطفى ، (2016)، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين،عمان : دار امجد للطباعة

11- جليلة القاضي ، (2009)، التحضر العشوائي، ترجمة منحة البطراوي، القاهرة : المركز القومي للترجمة.

12- حمد سلامة محمد غباري،(2005) مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

13- ليلى نوار وأخرون، (2008) ، العشوائيات داخل جمهورية مصر العربية :مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري.

14- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، (2010)، تقرير التمية البشرية بمصر.

15- محمد أمجد أمين سايح ، (2015) ، سياسات تخطيط المناطق الصناعية في ظل التطور العمراني للمدينة، فلسطين ، ط 5

16- سمية هادفي، (2014) سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد17 .

17- علي بوعناقة، (2007) ، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

18- علاء سليم أسعد صلاح، (2006) خصائص التحضر و علاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية .

19- ربيع اوطال و احمد شراك، (2020) ، جائحة كوفيد 19 وأثارها الاجتماعية والتربوية والنفسية : مركز تكامل للدراسات والأبحاث: ومؤسسة باحثون الدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، ، ط1 .

20- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بإفريقيا، (2017)، الرحلة إلى التطرف في أفريقيا العوامل والحوافز ونقطة التحول للتجنيد www.un.org/ar/audio .

21- حسن اسماعيل عبيد، (1984) ، الأمن بمفهومه الاجتماعي طابع العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض: مجلة الأمن والحياة، العدد24

22- مصطفى العوجي، (1983) الأمن الاجتماعي ومعوقات ارتباطه بالتربية المدنية، بيروت: مؤسسة نوفل،ط1 .

23- فائزة باشا، (2006)، الامن الاجتماعي والعولمة : المركز العالي للدراسات والابحاث.

24- بركات النمر المهيرات ،(2000) جغرافيا الجريمة عمان الأردن، دار مجدلاوي للنشر.

25- محمد الجوهري وآخرون،(1975)، دراسات في علم الاجتماع الريفي الحضري: دار الكتب الجامعية، ط2.

26- عبد الحميد دليمي، (2007) ، دراسة في العمران السكن و الإسكان، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

27- حسين عبد الحميد رشوان ،(1989) ، المدينة دراسة في علم اجتماع الحضري، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .